هذا العنوان يقترن اقتراناً مباشراً بتشخيص كارل بوبر لمأزق الدراسات الاجتماعية والفلسفية ودراسات التحليل النفسي. الذي يرى في هذه الدراسات كثيراً من الكلام الفارغ وقليلاً من العلم. أردت في البداية أن أستعير عنواناً لهذه المقالة من ريمون آرون في معرض نقده كتابات (مدرسة فرانكفورت) عندما وصفها بـ (أفيون العقول)، لإلقاء الضوء على ما يجري في بلدنا من عدم استقرار على الأصعدة كافة. ولحساسية الموضوع الذي أعالجه ابتعدت عن هذا العنوان الملغّم، على أن يبقى حاضراً بقوة في وصف بعض التصرفات والأفكار الرائجة عندنا، وبقدر ما أود أن أبتعد عن التفسير المباشر، فإني لا أتجاهل الحقائق المطروحة أمامي، الرسمية منها وغير الرسمية، المعلنة والسرية معاً.

نحو عقلانية نقدية جذرية في السياسة والثقافة والمجتمع

ناظم عودة

دائما نكرر الوقوع في دائرة الخطأ نفسه، ولابد أن نعترف بعدم صواب الطريقة التي نفسر بها الوقائع، أو التي نتعامل بها، أو التي نخطط بها للمستقبل، وما يجري في بلدنا الآن من عدم استقرار نتحمل مسؤوليته نحن في المقام الأول. هنالك فوضى وعدم التزام بالنظام وضرب للقوانين العرفية والأخلاقية، الدينية والاجتماعية على حد سواء. في الشارع تجري السرقة، والاعتداء على النساء، والخطف، والقتل، وتجاوز أنظمة السير، وعدم التحلي بالمسؤولية، وتجاوز الشروط الصحية، والبذاءة في الكلام، والغش، والخداع، والتزوير، ورمي الرصاص العشوائي، والإفطار العلني في شهر رمضان، والتناحر في المذهبيات، وتخريب ممتلكات الشعب التي تديرها الدولة، والمتاجرة العلنية بآثار وتراث العراق، وانتشار المخدرات، وكثرة دور البغاء... والقائمة تطول إذا أضفنا إلى الشارع ما يجري في المؤسسات كالفساد الإداري، والرشوة... وما إليهما. كنا نقول إن صدام خرّب بلدنا، وذلك مختزل أول، رضينا به، بل آمنا به، وأبحنا لأنفسنا فعل كل شيء، وجاهرنا بشتم مجلس الحكم وصدام والأمريكان على حد سواء. عثرنا، إذن، على المختزل الجديد: مجلس الحكم والأمريكان معاً. وعلى الجهة الأخرى، كان هنالك جانب من الخرافة يتسلل بصورة واسعة إلى الذاكرة والعقل الاجتماعيين، وصار المرء يلاحظ انتعاش الخرافة على نحو واسع بين أوساط الجماهير. وحتى الثقافة العراقية لم تنج من ذلك، ووقعت في هذه الدائرة عن طريقين: العمل على تكريس ثقافة الجدال السطحي غير المستند إلى أية قاعدة علمية أو منطقية أو تاريخية، والشروح الاستهلاكية المملة، والابتعاد عن السعي إلى تكوين تقاليد عقلية نقدية ناشطة، كما هو معروف عن العقل العراقي المشاكس بطبيعته، وغير القانع بالمقولات والفرضيات المسبقة. قبل كل شيء، يتعين علينا، أن نعترف أن الثقافة العراقية تشكو أصلاً من سلسلة من المشاكل العويصة، التي تضرب بجذورها الراسخة في البنية الاجتماعية، فلا المجتمع قادر على أن ينحو نحو التماثل مع مقولات الثقافة، ولا الثقافة قادرة على أن تخترق الطبقات الأكثر حساسية ومحظورية في الحياة الاجتماعية. ولذلك فإن التغيير السياسي، الذي حدث بشكل سريع بالقياس إلى التغيير الثقافي، لم يقلقل معه العقل الثقافي المتمركز حول قاعدة حصينة من المقولات والأعراف والمعايير والأفكار والمؤسسات. هذا العقل الذي تطبع بطابع المؤسسة، وأصبح جزءاً من منظومتها الفكرية. ومادامت هذه الفرضية، تبدو صحيحة من الوجهة التاريخية والمنطقية أيضاً، بسبب العقلانية التقليدية للمنطق الثقافي بشكل عام، فإن العقل الثقافي العراقي يبدو مشتتاً، وعرضة لانقسامات شتى، قد لا تتفق مع وجهة النظر السياسية لأقطاب الحركات السياسية عندنا. بل ربما تتفق مع وجهة نظر شعبية، تستند إلى قاعدة خرافية في تفسير الأوضاع، أو قد تستند إلى إضمامة من المقولات والأفكار الدينية العتيقة التي تستند على قاعدة خرافية أيضاً. وثمة من لم يهضم بعد التبدلات السياسية الجديدة، مازال يجتر للمقولات الفارغة، الوطنية منها والقومية، ويهزج في فضاء لا

طبيعة التحولات الجديدة في العراق، وتسعى إلى بناء خطاب ثقافي مبدع ورصين.

وبغض النظر عن الموقف من المشهد السياسي العراقي الآن فإن المثقف العراقي أمام مسؤولية كبرى، فبعد زوال الأعذار الخاصة بالقمع والمراقبة، وتمتعه بمساحة من الحرية السياسية الآن يحسده عليها المثقف العربي الرازح تحت سلطة القمع والمراقبة، يتعين عليه أن يفجر المشكلات الاجتماعية والفكرية والثقافية، ويقتحم دهاليزها المظلمة، ويخوض في صراع طويل لتخليص المجتمع العراقي من الإرث الخرافي الكبير، الذي انتعش بسبب السياسة القمعية للنظام السابق.

ومادامت الثقافة تتمتع بهذا القدر من الحرية الآن في الكشف والوصف والتعليق والتدوين والمغامرة والمشاكسة السياسية، فليس بوسعها أن تتملص من وظيفتها الأزلية، التي اكتسبتها عبر حقب التاريخ: في الدفاع عن المبدأ الوطني بشكل أساسي. المبدأ الوطني هو المعيار الذي تمنحه الجغرافيا للإنسان لأجل التعايش معاً. المبدأ الوطني يغيّب اعتبارات في الوقت الذي يحيي فيه اعتبارات أخرى، تتمتع برصيد من القيم الإنسانية. المبدأ الوطني، هو أننا لا نرضى بالوصاية الاستعمارية الجديدة، لسنا عاجزين عن الإدارة والحكم والعلاقات مع العالم حتى يدير شؤوننا الأمريكي المحتل. والثقافة العراقية أمام صراع سلمي لإجبار الاحتلال الأمريكي على ترك بلادنا. صراع سلمي، تقوده الثقافة والجماهير ومجلس الحكم معاً، ليكتسب هذا المثلث شرعيته ومصداقيته التاريخية. وانطلاقاً من هذه النقطة، تصبح مراجعة (إرث القسوة والعنف الذي طبع الحياة العراقية) من مسؤوليات هذه الثقافة الجديدة، الملتزمة بأخلاقيات ثقافية ووطنية لا يمكن المساومة عليها.

ويبدو من المفيد أن نسلط الضوء على العبارة التي أردنا أن نقتبس منها عنوان هذا المقال، فقد أطلق ريمون آرون هذه العبارة، كما أسلفنا، على كتابات (مدرسة فرانكفورت) باعتبارها من قبيل (أفيون العقول)، لأنها تزعم أنها الأكثر صواباً في تحليلاتها الاجتماعية والفلسفية. ولا يخفى على القارئ اللبيب مرجعية هذه العبارة التي غيّرها آرون لتكون نقدية بصورة جذرية لأعمال مدرسة فرانكفورت في الفلسفة وعلم الاجتماع، وقد راق ذلك لكارل بوبر فثبّتها في كتابه المترجم حديثاً (أسطورة الإطار). وإذ يتفق ثلاثة من أشهر أعلام الفكر الغربي الحديث (كارل ماركس، كارل بوبر، ريمون آرون) على القوة النقدية الكامنة في استعارة (أفيون) من حقل لغوي إلى حقل آخر ذي دلالة نقدية أخرى، فإن هذه العبارة الاستفزازية لابد أن تؤخذ بعين الجدية في الثقافة ذات الطابع الديني أساساً، ويعاد طرحها لا لغرض الاستفزاز وحده، وإنما لغرض طرح مفهوم (الثورة) مجدداً، الثورة بمعنى تحفيز القدرات النقدية للمجتمع والثقافة والسلطة والتفسيرات

الخرافية الغشاشة والمخادعة والمستندة إلى الخزعبلات والأوهام. مرة دخلت في جدال مع صحفيين أمريكيين هما (جون بوكي) من مؤسسة Sun-Sentinel و(تيم كولي) من gannett, News service قبيل اندلاع الحرب الأمريكية على العراق وكنت معارضاً لهذه الحرب، ومعارضاً لحكم صدام أيضاً، فاحتار الصحفيان في ما أريد بالضبط، ففي الوقت الذي كانا يعتقدان فيه أن القضاء على صدام سيقضي على المشكلة من أصلها، وجدت صعوبة في أن أشرح لهما بأن المشكلة لا ترتكز على هذا الرجل أو نظامه، ثمة مشاكل اجتماعية وثقافية أكثر تعقيداً من الأزمة السياسية المتعلقة بصدام. كنت أنا أفهم التغيير (وكان يشاطرني في ذلك عدد واسع من المثقفين العراقيين الذين كنت على صلة بهم) بأنه شامل وجذري، تغيير يمس الثقافة التي كرّسها النظام السابق عبر سنوات حكمه. الساسة الأمريكان (وبضمنهم الصحفيان الأمريكيان) يتطلعون إلى تغيير عسكري (وهذا في ظني لا يختلف عن طبيعة الانقلابات العسكرية التي كانت تحدث في شرقنا الأوسط بعامة وفي العراق بخاصة). ومن يعرف طبيعة الصراع الإثني في العراق يتطلع إلى تغيير آخر، يشمل البنية (أميل هنا إلى استعمال البنية في وصف المجتمع العراقي على الرغم من أنني لست من المناصرين لهذا التوصيف في الكتابات البنيوية) الذهنية للمجتمع العراقي النائم في أحضان ثقافة تجعل آلية تمزيقه وانهياره تجري بصورة دورية عبر التاريخ. إن تنمية الثقافة النقدية الجذرية هي التي تفضي إلى سيادة نزعة سياسية جديدة في إدارة الحكم تستند إلى أصول لا تعوّل كثيراً على (الفكر السياسي) المرافق لتلك الإدارة، بل تمنح (الفكر العملي) فرصة تأهيل المجتمع العراقي للاندماج في التطورات العصرية. ولابد أن يكون ذلك مطلباً مركزياً في كل نظام سياسي جديد، يسعى إلى معالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية السيئة في الدولة العراقية. فما فعلته الثقافة الأيديولوجية في التكوين الشخصي للفرد العراقي يعد ركاماً ثقيلاً لابد من التخلص منه سريعاً. والقيام بفك ارتباط المؤسسات الدينية بالمؤسسات السياسية، لكي يضمن المجتمع العراقي صيانة حق من حقوقه المشروعة. ولا تتعرض تلك المؤسسات إلى ما تعرضت له من سلب ونهب وتدمير منظم أو غير منظم، عقب أي انهيار للسلطة السياسية. وعلى العراقيين أن يدركوا أن السياسة تتلخص بعبارة واحدة: حسن التخطيط والإدارة، لا العمل على تلقين العقائد الجديدة فالعقائد مسألة فردية، والناس أحرار في التبني أو الرفض. وتلك هي حرية الإرادة الحقيقية التي لا تتعارض مع المبدأ (الإنساني) العام. لقد خسر العراقيون كل شيء بسبب (العقائدية) و(الأيديولوجيا)، وحان الوقت للتمسك بحق الفرد في العيش بحرية دونما وصي روحي أو عقائدي. بيد أن الولاءات الجديدة التي منحت لبعض رجال الدين من قبل عامة الناس، ليست سوى مؤشر على عدم التخلص بعد من عادة العبودية العقلية للفرد. فما دام العقل يرضى بأن يكون تابعاً ومسيّراً فما معنى (الإنسان)؟ ما معنى الحرية؟ ما معنى العقل؟. وأود أن

أطرح الأسئلة في ضوء الدلالة التي يعطيها الإسلام الحقيقي غير

الوجودية دلالات ناصعة، شديدة الوضوح، إنسانية النزعة، غير منافية لأصول التحضر. وعلى هذا الأساس، يمكن أن نردف تلك الأسئلة بسؤال آخر: ما قيمة الدين إذا كان عادة وتبعية، ولم يكن قائماً على أساس الاختيار العقلي المتنوّر؟. وإذا ما أردنا أن نتأمل في طبيعة العلاقة بين الله تبارك وتعالى والإنسان، فقد كرّم الله بني آدم بأن منحهم العقل، به يهتدون، وبه يحاسبون. وإذا أردنا حجة تاريخية أكثر وضوحاً، بوسعنا أن نتذكر ثورة الإمام الحسين عليه السلام (هذا المثال ليس يتيماً في التاريخ الإسلامي، لكنني آثرت الاطناب هنا)، التي خالف فيها موقف أخيه الحسن عليه السلام في قضية الحكم، كلاهما اجتهدا اجتهاداً غير تابع لأحد أبداً. لم يغلّب الإمام الحسين العاطفة، ولو فعل ذلك لسار على آثار أخيه الأكبر، لكنه آثر الخروج على الطغاة باجتهاد يستند إلى العقل الفعال، العقل الحر غير التابع أو المقلد. ليس صحيحاً أن رجال الدين مناضلون سياسيون بالضرورة، بل إن هؤلاء سياسيون يتخذون من الدين وسيلة من وسائل التأثير الكبرى لتحقيق مآربهم السياسية وليس الدينية فالدين الإسلامي، كما يرى المستشرق المعاصر برنارد لويس، لا يزال يوفر كما دلت الأحداث مراراً وتكراراً منظومة رموز من أكثر المنظومات فاعلية للتعبئة السياسية. النضال الديني يقوم به رجال دين مصلحون، يصلون الليل بالنهار حتى ينقوا نفوس الناس من الأمراض الأخلاقية. يرسمون للناس طريق الهداية، ويحذرونهم من طريق الضلالة. يعلّمون الناس قيمة الإنسان، والعقل والإيمان والفعل. ولكي ندوّن الحقيقة، يتعين علينا أن نقول إن معظم هؤلاء الرجال لم يتطرقوا إلى هذه القضية البتة، لا في خطبهم، ولا في برامج عملهم، في الوقت الذي رجعت فيه العادات التي باتت لا تتناسب مع طبيعة الحياة المعاصرة، لم يجرؤ رجل دين واحد أن يناقش على إساءة هذه الأشياء إلى المذهب، الذي وقف الإمام جعفر الصادق عليه السلام في يوم من الأيام أمام أصحابه مخاطبهم: كونوا زيناً لنا، ولا تكونوا شيناً علينا. المذهب الجعفري فيه طقوس للعبادة غاية في الجمال وغاية في التقى، في تراثه الضخم من الأدعية، وفي اقتباس العبرة من زيارات أهل البيت الكرام، وفي الصلوات النوافل، وفي وسائل التقرب إلى الله تعالى. بيد أن معظم الناس من التابعين سقطوا مرة أخرى فريسة (الشعارات) و(كثرة الصور)، ووجدوا في ذلك فرصة ربما تحقق حلمهم في أن يكونوا الدينة (المفضلة) كالقرداحة أو العوجة أو سرت. وهكذا وقعنا في فخ الأيديولوجيا أو العقائد مرة أخرى، وأصبحنا لا نفكر في بناء بلدنا أكثر من تفكيرنا في الولاء لهذا الطرف أو ذاك. نحن بلد محتل، وبلد منهك في الديون والخراب الاقتصادي، لدينا مشاكل اجتماعية عويصة، فمن يخلصنا من هذه التركات الثقيلة، الشعارات أم العمل للتواصل؟. وعلى هذا الأساس، فإن الأولوية لابد أن تعطى للخطط الإدارية الموضوعة من لدن سياسيين محتكين لبناء

المجتمع المدني العصري. ولا يعني ذلك أن الدين بوصفه مجموعة من العقائد التي تنفذ بوسائل سلوكية معينة، سيكون خارج النظام السياسي، وإنما تتخذ إدارة الحكم الخطوات اللازمة التي تضمن حرية أداء تلك العقائد. الدين شأنه شأن القضايا الأخرى، بحاجة إلى برنامج لإعادة الإعمار، إعمار المؤسسات الدينية، وكذلك الثقافة الدينية، أو ما اصطلح عليه في الكتابات التي تعالج هذا الموضوع بالإصلاح الديني وعلى الإدارة السياسية أن تضع برنامجاً كبيراً لإعادة (إعمار) الثقافة الشخصية، التي ستدرك مغزى تحويل الدين إلى عقيدة سياسية متزمتة، إذ سيحسب عندئذ الاستبداد وخروقات حقوق الإنسان على الدين لا على السياسة، وتلك إساءة يتعين علينا أن لا نوافق عليها. وينبغي أن نتذكر هنا تلك الخروقات إبان حكم الدولتين الأموية والعباسية، وتحويل السلطة إلى بنيان ثقافي يقمع الاختلاف السياسي مهما كان مصدره، ويدافع عن الرأي الأوحد للحاكم، ويكرّس العنف فلسفة في تثبيت قواعد الحكم. وكانت تلك الفلسفة تجد مسوّغاتها في أن (الخلافة / الحكم) ذات مزايا قدسية، ولذلك كانت تسعى دوماً إلى إضفاء تلك الصبغة الدينية المقدسة على نظام الحكم العربي. ويكشف لنا تاريخ (نظام الحكم) لدى العرب عن استناده إلى آلية (الحيلة) في العمل السياسي: حيلة اتخاذ الدين غطاء للعمل السياسي الاستبدادي. إذ ينظر السياسيون العرب إلى (الدين) بوصفه مؤثراً كاسحاً في التكوين الروحي للمجتمع العربي. وهذا ما يمكّن نظام الحكم من السعي بخطوات حثيثة إلى حيازة هذا المؤثر الكاسح رغبة في تحقيق الأهداف السياسية بطريقة كاسحة أيضاً. وعلى مر السنين، كان (التلاعب) بالعقيدة الدينية يتم عادة على أيدي السياسيين الراغبين في تثبيت قواعد رصينة لنظام الحكم. وتجدر الإشارة هنا إلى ما كان يفعله (صدام حسين) وطبقة المثقفين المحيطين به من تأويل لأحكام الدين (حسب المطلب السياسي). وقبل صدام حسين، كانت المسيحية في بدايتها كما يقول محمود أمين العالم (قوة رفض ثورية، ولكن سرعان ما استوعبتها الدولة الرومانية، بل أصبحت بعد ذلك الأيديولوجية الرسمية للنظام الإقطاعي الأوربي، وسنداً روحياً للغزو الصليبي الأوربي للمشرق العربي.

لا يعني ذلك أن السياسة ليست سوى نوع من أنواع (الإدارة) بل هي برنامج عمل كبير يخطط لرسم ملامح السياسة الخارجية، وربطها ربطاً وثيقاً بالمجتمع الدولي، الذي يصادق بدوره على مصداقيتها. ولابد من برنامج سياسي ثقافي يسعى إلى تهذيب مظاهر العمل السياسي الداخلي لتكون ذات أهداف إنسانية متحضرة، عبر تقويض الأفكار المتطرفة. وتحقيق أكثر من خيار سياسي واحد للاندماج في المجتمع الدولي. والعمل على إيجاد موازنة ناجحة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية. إن المعضلة السياسية بالعراق الآن، لا تتمحور كلياً حول النزاع بين: الدين والدولة، بل المعضلة الحقيقية أعمق من هذا بكثير. كان هنالك نظام حكم شمولي أدى إلى مشاكل متجذرة في بنية المجتمع العراقي، لا يمكن الخلاص منها برفع شعار الدين. ولذلك فإن أولويات المواطن العراقي لا يمكن اختزالها في هذا الزوج المثير: الدين والدولة، وإنما أولوياته نابعة من مشكلات حقيقية تحاصره، يمكن القول إنها مشكلات إدارية وتخطيطية في المقام الأول. نشاط المؤسسات الإدارية والخدمية، وعدالة القانون، وحركة العمران، وتطور الدخل الفردي، وانضباط الأمن، وظهور بوادر اجتماعية على تحسن الاقتصاد الوطني، هي التساؤلات التي يطرحها المواطن بصورة مستمرة. لقد فعلت الأدلجة السياسية للإدارة والتخطيط فعلها في تأخير المجتمع العراقي منذ أن نال العراق استقلاله من الاستعمار البريطاني. وحان الوقت الآن للبحث عن المعضلات الحقيقية، المترابطة فيما بينها كالسلسلة الواحدة. لكننا نريد الدين، في الوقت نفسه، أن يكون قاعدة تحقق اللحمة الاجتماعية التي تفضي إلى إنجاز حقيقي يعالج الآثار السيئة للحكم البائد على المجتمع العراقي. لقد صرّح الشهيد محمد باقر الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية فور وصوله إلى مدينة النجف الأشرف، بأن شكل النظام الذي يراه مناسباً هو نظام (لا هو إسلامي ولا هو علماني)، وقبله صرّح إياد جمال الدين أحد زعماء المعارضة العراقية في مؤتمر الناصرية، أنه يطالب بنظام حكم علماني صرف يعزل الدين عن الدولة، لأن توريط الدين في السياسة هو إساءة للدين في نظره. وتلك بادرة حسنة، تعطي انطباعاً على إدراك التيار الإسلامي في العراق لطبيعة المعضلة السياسية والاجتماعية. ومن خلال هذين الموقفين الصادرين من شخصيتين إسلاميتين بارزتين، يمكن القول إن العمل السياسي الإسلامي في العراق بدأ يدرك مخاطر أدلجة الدين. وإذا ما أردنا أن نكون أكثر واقعية في تحليل الوقائع الجديدة، فيمكن أن نقول إن النظام السياسي الذي ستتضح صورته عاجلاً أم آجلاً، ليس أمامه من خيار غير أن لا يتخطى المطالب الدولية بإصلاح المؤسسات، مثلما لا يمكنه أن يتخطى المطالب الداخلية في تحسين الأوضاع كافة. فالدول الكبرى المتحكمة في السياسة الدولية لا ترغب بنشوء حكم إسلامي محض، وهذا ما عبّر عنه المسؤولون في الإدارة الأمريكية صراحة عندما قالوا إننا نريد نظام حكم عراقي نظير نظام الحكم في تركيا. وأبدت مصر أيضاً رغبتها في عدم قيام نظام حكم إسلامي في العراق. ويمكن قراءة بقية مواقف الدول الأخرى العربية وغير العربية في ضوء تلك المواقف. ووسط تصاعد نزعة التطرف في العمل السياسي الإسلامي، يبدو من غير الملائم لصالح الشعب العراقي نشوء حكم إسلامي صرف. وعلاوة على ذلك، ليس من المناسب إغفال الطابع الإثني للمجتمع العراقي: الشيعة/ السنة، العرب/ الأكراد، المسلمون/ المسيحيون، الصابئة، اليهود، اليزيديون.

العقلانية والعلاقة الملتبسة مع الآخر

شاكر الانباري

هناك اطروحات كثيرة عن علاقة الشرق بالغرب وكيف تخضع تلك العلاقة لغزو منظم سواء على صعيد الافكار او المنظومات العلمية التطبيقية والسياسية، تصب كلها في مجال العداء المستحكم والتخطيط المسبق لنسف كل ما تم بناؤه من مؤسسات مدنية وهياكل دول وركائز وطنية. ومن يتابع حركة الفكر في وطننا العربي وخطابها تصادفه عادة، فكرة بهذا الشكل او ذاك، هي ان ثمة هجوماً كاسحاً من الغرب اوربيين وامريكيين على المنطقة العربية ودولها تارة باسم (العولمة) التي عدت غزواً فكرياً ينبغي معاداته، او باسم (الامبريالية الجديدة) هدفها الا رأس السعي الى تفكيك المجتمعات العربية الى طوائف وشيع وقوميات متناحرة ومتعادية يصل عداؤها الى حد الاقتتال والحروب الاهلية والتوترات المجتمعية بغية الانقضاض عليها لاحقاً، وتدميرها ثم السيطرة على ثرواتها ومقدراتها.

وما يجري على صعيد الواقع. والفرد العربي يبرهن على تلك الفرضية ويزكيها فالفرد صار معتمداً في انتمائه على هذه الطائفة او تلك هذه القومية او غيرها، انتماء تعصب يبلغ احياناً حد اتخاذه هوية له تلغي الهوية الوطنية او القومية. فتعارف الافراد يجري احياناً، بعد السؤال عن اي انتماء طائفي او عشائري او ديني يمتلك الفرد.

لقد شاعت الاقليمية والقطرية بين الشعوب العربية وكادت تنسف التاريخ المشترك والثقافة المشتركة التي يمتد غورها الى مئات السنين في حين كانت الانتماءات قبل عقود تتحدد بالانتماء الايديولوجي اساسا والطبقي عموماً، ضمن تصنيفات تتوخى تسميات لها علاقة برسم صورة للوطن او الامة، من قبيل (التقدمي) و (الرجعي) و (الليبرالي) وما الى ذلك.

ان تفكيك البنى الاجتماعية على هذه الشاكلة هو ثمرة من ثمار تلك الهجمة، التي تسمى احيانا (العولمة) واحيانا (التغريب) او (الحداثة المستوردة) او (التبعية) او ما الى ذلك من تسميات. وحجة ذلك ان كل ما يصدر لنا من اعلام وبضائع ومعلومات يكون مخططا له غالبا ومدروسا لخدمة وانجاز اهداف العالم الغربي ومصالحه الامريكي على وجه الخصوص.

قد تمتلك تلك الاطروحات شيئاً من الصحة في جانب من جوانبها مع وجود الدعم شبه المطلق لاسرائيل وللمصالح الاقتصادية والعنصرية البيضاء. ولكن للظواهر اوجه متعددة عادة ويمكن استنتاج الامور بحسب مقتضياتها وضروراتها. فالفكر المنتج لتلك الاطروحات ينطلق من (حقيقة) اننا على عداء تام مع العالم الغربي وان هناك نيات مسبقة في كل خطوة تخطى في هذا الاتجاه. اي ان هذه الاطروحة تحدد سلفاً ان للعالم العربي خصوصيته وهويته الشاذة عن تطور العالم، وان انساننا العربي يختلف كلية عن البشر الآخرين. وفي هذا الجانب نادرا ما يلقي اللوم على الانا او على العرب بوصفهم امة او مجموعة بلدان لها مقوماتها الحضارية واشكالاتها البنيوية ولا يخفى ان المجتمع الغربي قطع شوطا هائلا في التصنيع وفي العقلانية والمغامرة العلمية التي تعتمد الرياضيات والحسابات الدقيقة وسيلة لا بد منها لبلوغ الهدف. فالصواريخ التي توجه الينا والطائرات والبواخر العملاقة والاقمار الصناعية والاجهزة المعقدة ما هي الا خلاصة عقل هائل، ينبغي لنا مواجهته سواء كان عدوا او صديقا.

وقد دخلنا نحن- بوصفنا مجتمعات اقل تطورا او اكثر تخلفا- في مدار هذه العقلانية والدقة الحسابية التي تصدر لنا كل شيء تقريبا، الكومبيوترات واجهزة الطب والمصانع والطائرات والبرامج العلمية والمعلومات، وآخر اخبار التقدم العلمي والتكنولوجي والبيئي فضلاً عن الادب والفن والمناهج النقدية والفلسفية. وكل هذا يأتي على خلفية علمية دقيقة لا تحتمل الخطأ او التفسير الخرافي، بل تندفع الى اقصى حالات الطاقة البشرية.. لا اوهام ولا هواجس ولا انشاء.

اما مجتمعاتنا التي نعيشها اليوم في مناطقنا العربية فتتمثل فيها خصائص مناقضة لكل ما سبق. فالذهنية العربية الشائعة والمسيطرة ذهنية مشتتة تفتقد الى التركيز والدقة في التعامل مع الظواهر الاجتماعية من طب وعلوم وسياسة وتخطيط وهي تنظر الى الامور بعمومياتها ولا تهتم كثيرا بالتفصيلات، ولم تصل الى النظر العقلاني في ربط النتائج بالاسباب او المقارنة بين شيئين لان ذلك يعتمد على اخذ الظواهر بحجومها الحقيقية وبشكل موضوعي لا يتدخل فيها العامل الذاتي او الرغبات الشخصية. نحن نسقط كثيراً من اوهامنا الشخصية وجهلنا وخرافاتنا على الموضوع المعطى للبحث او المحاكمة. ويتجلى ذلك في الخطاب السياسي العربي والتحليل الفكري الذي لا يزال يعوم بالانشائية والضبابية وعدم تسمية الاشياء بأسمائها وبالتضخيم والتهويل والتشتت. مثلما يتجلى في العلوم الاجتماعية الجانبية التي تفرضها التقاليد الاسرية والعشائرية والنفعية والحزبية. ونحن نمتلك نظرة مسبقة للامور لا تعتمد على معطى الشيء بذاته بحسب ما تفرض مكوناته نفسها. وهذه النظرة المسبقة نظرة ساكنة لا تقيم وزنا للتطور الحاصل ولذلك فهي ترتكب اخطاء جسيمة في اغلب الاحيان. الامر الذي يحصل في الحقول المعرفية كافة. فالمنطق يقول ان لكل حالة خصائصها وينبغي في التحليل الاخير اكتشاف الفروقات مهما كانت طفيفة. الا ان ذلك يتطلب الدقة والتحليل المحايد وربط العام بالخاص والجزئي بالكلي، وهذا ما نفتقده كثيراً في الآلية التي تسيرنا وتعطينا رؤية للعالم، اقل ما يقال عنها انها انتقائية.

ولكن الاخطر ما تمارسه اذهاننا هو القدرية ذات المنشأ الديني التي سادت في كل مناحي الحياة واصبحت خانقة لدرجة لا تتناسب حتى مع روح الدين نفسه.

هناك ايضا ظاهرة الانفصال الكبير بين القول وما يمثله من لغة لها جذور تاريخية وانماط وبنى جاهزة وبين الواقع الحي والتغير والتجدد. هذا الانفصال له مبرراته الاجتماعية التي لم تعد ملائمة للعصر، كالممنوع والمدنس والمقدس والمسكوت عنه في الجنس وفي السياسة والدين وهو يقيم فجوة واسعة بين العلم والوعي المكتسب من جهة ومستجدات الحياة اليومية من جهة ثانية. ولذلك نجد افرادا متعلمين تعليماً عالياً ولكنهم يرتدون- في نظرتهم الى الامور الاجتماعية- الى العصور الوسطى وعهود التخلف، يؤمنون نظرياً بشيء ويمارسون عملياً نقيضه.

لقد شاعت هذه الظاهرة نوعاً من الشيزوفرينيا في الشخصية العربية، وهي شيزوفرينيا على المستوى العام وقد لعبت دوراً في خلق علاقة ملتبسة بيننا نحن العرب وبين الامم الاخرى فتولد عن ذلك الشك والريبة والاسقاطات الذاتية التي حجبت كثيراً من ايجابياتنا الاخلاقية.

وبالتالي نحن امة مستهلكة تعيش على النتاج العقلي لغيرها في اغلب الحقول المعرفية والصناعية الامر الذي خلق ارتباكاً هائلاً في التعامل مع الظواهر الجديدة الحاصلة في كل لحظة. اذ ان عمليتي الهضم والتمثل تأخذان وقتاً طويلاً لا يتناسب مع التغيرات اللحظية التي تفد الينا في كل لحظة من جهات الارض كلها. وبالمقابل فإن سرعة التغيرات تربك الذهن غير المحصن الذي لا يرتكز على بنية متماسكة في النظر والتحليل والتمثل، وتوقعه في شوائب يقود بعض الأوقات إلى تشظ حضاري شامل.

ويجمع كل تلك العناصر بعضها مع بعض، يظهر مدى هشاشة التلقي، فكرياً واجتماعياً وعلمياً، أمام هجمة عقلانية متطورة ليس من السهل فهمها او حتى التعامل معها. وحين يفتقد الفرد مرجعية العقل في التعامل مع محيطه ومع تفاصيل الحياة اليومية، لابد له من الركون إلى مرجعية أخرى أكثر صلابة وتكلساً، وهنا لا يجد أمامه سوى دينه أو طائفته أو قوميته أو منطقته، وهي بنى صنعت لنفسها آليات متينة للحفاظ عليها، عبر التاريخ، خاصة وأن تاريخ المنطقة العربية لم يشهد استقراراً حضارياً يعتد به منذ سقوط الدولة العباسية، الانتماء القبلي والطائفي والقومي مسلمات تريح الذهن النمط، والخرافات لا تحتاج عند الايمان بها إلى جهد عقلي، فهي تتوائم مع الركود والتهميش والتسليم. فمن السهل على الفرد تخيل أنه يمتلك دوراً ضمن محيطه الضيق، حتى لو كان معنوياً أو وجاهياً، أمام كونه كماً مهملاً، أو رقماً متخلفاً أمام العقلانية والاكتشافات الكونية المذهلة، ومن السهل على الإنسان العادي الرجوع إلى طب الأعشاب والسحر وقراءة الحظ، ولكن من الصعوبة عليه التأقلم مع نظريات الاستنساخ والعلاج الجيني والكيمياوي والنووي والمغامرة الهائلة في اكتشاف الإنسان كعالم أصغر أو الكون كعالم أكبر، ولاسيما وأنه لا يفقه من هذه المغامرات العقلية والعملية التي تكاد تكون خيالية التصور.

فالجهل يستريح إلى التحلي والحيز الضيق والقطيعة في الحكم، بينما يتطلب الكوني والمتسع عقلاً يمتلك حيوية التنوع والتقبل، والرؤية البعيدة.

فالعقلانية الوافدة إلينا عبر كل شيء، حتى في الهواء الذي نتنفس، هي خلخلة للبنى الفكرية العربية التي تسبح في هلام من السطحية والخرافة والتسليم المطلق، وهي هدم لكل ما هو غير منطقي ولا يتلاءم مع الحسابات الدقيقة والتوازن والموضوعية في قياس الأشياء والظواهر. أما أن عدونا يخطط للمنطقة، في ما لو أخذ هذا الإدعاء بشكل مطلق، فهذا أمر طبيعي، والعيب ليس في العدو الذي يخطط فكل عدو يخطط لعدوه بأقصى ما يمتلك من وسائل، لكن الخلل في العقل الذي يفتقد للتخطيط حتى بأبسط أشكاله.

التخطيط يحتاج إلى الدقة والحسابات الواضحة وإلى فريق عمل ومؤسسات وشركات ومعاهد وقوانين ومختبرات، وإلى ذهنية علمية لا تضع العارض والميتافيزيقي في حساباتها، بل تتعامل مع الموضوع ضمن حدوده المحسوسة فقط، وهو يعتمد أيضاً نظرة منفتحة وأفقاً واسعاً العارض والهامشي وما هو غير متوقع. إن ما هو متوفر، وتحت اليد، هو النظرة المسبقة، والأنماط المتعارف عليها، والتسليم الميتافيزيقي، لكون مجتمعاتنا تقدس النمط، وتحجم وتصادر وتقمع حرية المغامرة الفكرية والابداعية والعلمية.